● أخبار قصيرة

إيران والسعودية تؤكدان على تطوير التعاون في مجال النقل الجوي

أكد القنصل العام الإيراني في جدة حسن زرنكار، خلال لقائه رئيس مجلس إدارة مطارات مدينة جدة رائد إبراهيم المديهيم، ضرورة تطوير التعاون بين البلدين في مجال النقل الجوي وزيادة الرحلات الجوية. وفي هذا اللقاء، أشار القنصل العام الإيراني إلى رحلات الحج والعمرة للإيرانيين إلى المملكة العربية السعودية وإلغاء تأشيرات السفر للمواطنين السعوديين للسفر إلى إيران، مؤكداً على ضرورة تطوير التعاون بين البلدين في مجال النقل الجوي وزيادة الرحلات الجوية.

كما أشار إلى أهمية النقل الجوي في توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري وزيادة أعداد السياح. من جانبه، رحب المديهيم، في هذا اللقاء، بتعاون البلدين، وأكد على جهود حكومة وشعب المملكة العربية السعودية ومطار جدة لتقديم أفضل الخدمات لضيوف الرحمن.

العراق أكبر مستورد لقطع غيار الدراجات النارية من إيران

أظهرت بيانات مصلحة الجمارك الإيرانية، أن العراق تصدر قائمة البلدان المستوردة لقطع غيار الدراجات النارية خلال ٦ شهور فترة ٢٠ مارس/ آذار حتى ٢١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٤.

وأوضحت مصلحة الجمارك، الثلاثاء، بأن العراق استحوذ على ٧٦٪ من إجمالي سعر صادرات إيران من قطع غيار الدراجات النارية.

واستدركت: أن صادرات قطع غيار الدراجات سجلت ١٦٣٠ طناً بقيمة ٤/٨٪ مليون دولار في الشهور الستة المذكورة بنموكتي ٤١٪ وسعري ٤٤/٥٪ عن الفترة المناظرة ٢٠٢٣.

صادرات إيران الزراعية ترتفع لأكثر من مليار دولار

أظهرت بيانات منظمة تنمية التجارة الإيرانية تسجيل صادرات المنتجات الزراعية ١/٠٧٤ مليار دولار في الربع الأول من العام الإيراني الجاري (فترة ٢٠ مارس/ آذار لغاية ٢٠ يونيو/ حزيران ٢٠٢٤).

وأضافت البيانات، الصادرة أمس الثلاثاء، أن حجم الصادرات في الربع الأول المذكور بلغ ١/٩٤٤ مليون طن. وأوضحت أن صادرات المنتجات الزراعية زادت سعرياً ٢٤٪ وكمّياً ١٩٪ عن الفترة المناظرة السابقة ٢٠٢٣، ارتفاعاً عن ١/٦٢٣ مليون طن بقيمة ٨٦٦ مليون دولار.

عام على حرب الإبادة الصهيونية على غزة

٤٢ مليون طن من الركام بعد تدمير ٧٥٪ من المباني

دَمّر الجيش الصهيوني ٣ كنائس، و٦١١ مسجداً كلياً و٢١٤ جزئياً، و٢٠٦ مواقع أثرية وتراثية، و٣٦ منشأة وملعباً وصالة رياضية. كما دَمّر ١٢٥ مدرسة وجامعة بالكامل، و٣٣٧ جزئياً، فضلاً عن تدمير كامل لنحو ٢٠١ مقر حكومي

إلى جانب التعطيش، يستخدم الكيان الصهيوني التجويع سلاحاً لقتل الفلسطينيين في حرب الإبادة الجماعية التي يمارسها ضدهم في غزة

الوفاق/وكالات

مع دخول حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة عامها الأول، حولت آلة الحرب الصهيونية مناطق وأحياء سكنية كاملة إلى أكوام من الركام مستهدفة بذلك المباني والأبراج السكنية والمؤسسات الحكومية والخاصة والقطاع الاقتصادي.

ويمعن الجيش الصهيوني بهجماته الجوية والبرية العنيفة التي تستهدف منازل مأهولة وتجمعات للفلسطينيين من دون سابق إنذار في مناطق مختلفة من قطاع غزة، ما يوقع خسائر بشرية ومادية كبيرة، أسفرت عن أكثر من ١٣٨ ألف شهيد وجريح فلسطينيين، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على ١٠ آلاف مفقود، وسط دمار هائل ومجاعة أودت بحياة مئات الأطفال.

كما أن هذه الهجمات تستهدف في غالبية الأحيان مناطق زعم الكيان أنها «مناطق إنسانية آمنة»، وأجبرت الفلسطينيين على النزوح إليها في ظل ظروف صحية ومعيشية غير إنسانية.

وفيما يلي رصد للخسائر المادية والاقتصادية في قطاع غزة بعد عام من حرب الإبادة الصهيونية على القطاع.

٤٢ مليون طن من الركام

فوق أنقاض منزله الذي كان يوماً مكوناً من طابقين، يجمع محمد -البالغ من العمر ١١ عاماً- قطعاً من السقف المتساقط في دلو مكسورة ويسحقها لتتحول إلى حصى سيستخدمه والده في صنع شواهد قبور لضحايا الحرب الصهيونية الهجمية على قطاع غزة. ويقول والده جهاد شمالي، عامل البناء السابق البالغ من العمر ٤٢ عاماً، بينما كان يقطع معادن انتشلها من منزلهم في مدينة خان يونس بجنوب قطاع غزة، والذي تضرر خلال غارة في إبريل/ نيسان: «بنجيب الدبش مش كرمال نبني فيه دور، لا، لبلاط الشهداء (شواهد القبور) وللمقابر، يعني من مأساة لمأساة».

الاحتلال يُبيد زراعة غزة

تقدّر الأمم المتحدة أن هناك أكثر من ٤٢ مليون طن من الركام، بما في ذلك مبانٍ مدمرة لا تزال قائمة وبنايات منهارة. وقالت الأمم المتحدة: إن هذا يعادل ١٤ مثل كمية الأنقاض المتراكمة في غزة بين ٢٠٠٨ وبداية الحرب قبل عام، وأكثر من خمسة أمثال الكمية التي خلفتها معركة الموصل في العراق بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧.

وإذا تراكمت هذه الكمية، فإنها قد تملأ الهرم الأكبر في الجيزة، أكبر أهرام مصر، ١١ مرة. وهي تتزايد يومياً. وقال ثلاثة مسؤولين في الأمم المتحدة: إن المنظمة الدولية تحاول تقديم المساعدة في الوقت الذي تدرس فيه السلطات في قطاع غزة كيفية التعامل مع الأنقاض. وتخطط مجموعة عمل لإدارة التعامل مع الحطام تقودها الأمم المتحدة لبدء مشروع تجريبي مع السلطات الفلسطينية في خانيونس ومدينة دير البلح بوسط قطاع غزة لبدء إزالة الحطام من جوانب الطرق هذا الشهر.

خيام وسط الأنقاض

على الأرض، تتراكم الأنقاض عالياً فوق مستوى المشاة والعربات التي تجرها الحمير على المسارات الضيقة المليئة بالأتربة والتي كانت في السابق طرقاً مزدحمة. وقال يسري أبو شباب -وهو سائق سيارة أجرة بعد أن أزال ما يكفي من الحطام من منزله في خانيونس لإقامة خيمة-: «مين راح ييجي هنا مشان يزيل الأنقاض لنا؟ ولا حدا، مشان هيك إحنا بنقوم بها الشي بأنفسنا». وبحسب بيانات الأقمار الصناعية للأمم المتحدة، فإن ثلثي مباني غزة التي بنيت قبل الحرب، أي ما يزيد على ١٦٣ ألف مبنى، تضررت أو سويت بالأرض، ونحو ثلثها كان من البنايات متعددة الطوابق. وبعد حرب استمرت سبعة أسابيع في غزة عام ٢٠١٤، تمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه من إزالة ثلاثة ملايين طن من الحطام، أي ٧٪ من إجمالي الركام الآن. وأشار مراكيتش إلى تقدير أولي غير منشور ذكر أن إزالة ١٠ ملايين طن من الحطام ستكلف ٢٨٠ مليون دولار، وهو ما يعني نحو ١/٢ مليار دولار إجمالاً إذا توقفت الحرب الآن. وأشارت تقديرات الأمم المتحدة في إبريل/ نيسان إلى أن إزالة الأنقاض سوف تستغرق ١٤ عاماً.

تدمير واسع يفاقم أزمة الإسكان

يواصل الجيش الصهيوني قصف القطاع بالأسلحة المحرمة وأسلحة أميركية أبرزها: قنابل من نوع GBU-٢٨، والقنابل الموجهة بنظام GPS بهدف تدمير البنية التحتية، وقنابل الفوسفور الأبيض، والقنابل الغبية أو غير الموجهة، وقنابل «جدام – JDAM» الذكية، وفق ما أعلنه المكتب الحكومي في ١ سبتمبر الماضي. هذا القصف سبَّب تدمير أكثر من ٧٥ ٪ من القطاع الإسكاني والمستشفيات والمدارس والكنائس، بحسب ذات المصدر. وبحسب تقييمات الأضرار التي أجراها باحثون في مركز الدراسات العليا في جامعة مدينة نيويورك وجامعة ولاية أوريغون، ونشرتها مواقع أجنبية، فإن أكثر من نصف المباني في جميع أنحاء قطاع غزة تعرضت لأضرار، وارتفعت النسبة إلى ما يقرب من ٨٠ ٪ في مدينة غزة. ومن أصل ٤٠٠ ألف وحدة سكنية في القطاع، دمر الجيش الصهيوني نحو ١٥٠ ألف وحدة كلياً، و ٢٠٠ ألف وحدة جزئياً، بينما سبَّب تحول ٨٠ ألف وحدة لأماكن غير صالحة للسكن. هذه المنطقة الجغرافية الضيقة التي تبلغ مساحتها ٣٦٥ كيلومتراً مربعاً ويعيش فيها نحو ٢/٣ مليون نسمة، كانت تعاني قبل اندلاع الحرب أزمة كبيرة في الإسكان، حيث بلغت نسبة العجز ١٢٠ ألف وحدة سكنية حتى مطلع عام ٢٠٢٣. وتبلغ عدد الوحدات التي يحتاج إليها قطاع غزة في الوقت الحالي جراء الحرب ٢٧٠ ألف وحدة على الأقل وهو مجموع إجمالي العجز مع ما تم تدميره كلياً. فيما يحتاج إلى إعادة تأهيل أو إعادة بناء نحو ٢٨٠ ألف وحدة، وهي مجموع ما دُمر جزئياً إضافة إلى الوحدات غير الصالحة للسكن. إلى جانب ذلك، سعى الجيش المحتل إلى تدمير ملامح الحياة بغزة حيث حول القطاع وفق تصريحات مسؤولين أمميين إلى منطقة «غير صالحة للعيش». وبحسب المكتب الإعلامي الحكومي، دَمّر الجيش ٣ كنائس، و ٦١١ مسجداً كلياً و ٢١٤ جزئياً، و ٢٠٦ مواقع أثرية وتراثية، و٣٦ منشأة وملعباً وصالة رياضية. كما دَمّر ١٢٥ مدرسة وجامعة بالكامل، و٣٣٧ جزئياً، فضلاً عن تدمير كامل لنحو ٢٠١ مقر حكومي، وفق المكتب.

جثث مطمورة في الركام

قال مراكيتش لوكالة رويترز: إن الحطام يحتوي على جثث غير منتشلة وقنابل غير منفجرة. وتقول وزارة الصحة في قطاع غزة: إن عدد تلك الجثث قد يصل إلى عشرة آلاف. وتقول اللجنة الدولية للصليب الأحمر: إن التهديد «واسع النطاق»، ويقول مسؤولون في الأمم المتحدة إن بعض الحطام يشكل خطراً كبيراً بالتعرض للإصابة.

ووفقاً لوزارة الصحة في قطاع غزة، فقد ارتفع عدد ضحايا العدوان الصهيوني إلى ٤١ ألفاً و ٨٧٠ شهيداً و٩٧ ألفاً و١٦٦ مصاباً منذ ٧ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وقال برنامج الأمم المتحدة للبيئة: إن ما يقدر بنحو ٢/٣ مليون طن من الحطام ربما تكون ملوثة، مستنداً إلى تقييم لمخيمات اللاجئين الثمانية في قطاع غزة والتي تعرض بعضها للقصف. ويمكن أن تسبب ألياف الأسبستوس سرطان الحنجرة والمبيض والرئة عند استنشاقها.

نقص الأراضي والمعدات

استُخدمت أنقاض في السابق للمساعدة في بناء الموانئ البحرية. وتأمل الأمم المتحدة الآن في إعادة تدوير جزء منها لبناء شبكات الطرق وتعزيز الخط الساحلي. ويقول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إن قطاع غزة يفتقر إلى المساحة اللازمة للتخلص من النفايات والركام. وتقع مكبات النفايات الآن في مناطق تسيطر عليها قوات الاحتلال، وقال مراكيتش: إن المزيد من إعادة التدوير يعني المزيد من الأموال لتمويل المعدات مثل الكسارات الصناعية. ولابد أن تدخل هذه المعدات إلى قطاع غزة عبر نقاط عبور يسيطر عليها الكيان. وتحدث مسؤولون حكوميون عن نقص في الوقود والآلات بسبب القيود الصهيونية التي تبطئ جهود إزالة الأنقاض. وقال المتحدث باسم برنامج الأمم المتحدة للبيئة: إن إجراءات الموافقة المطولة «عائق رئيسي».

ويقول برنامج الأمم المتحدة للبيئة: إنه يحتاج إلى إذن أصحاب الممتلكات لإزالة الأنقاض؛ لكن حجم الدمار أدى إلى طمس الحدود بينها كما فقدت بعض السجلات العقارية أثناء الحرب. وقال مراكيتش: إن العديد من الجهات المانحة أبدت اهتمامها بالمساعدة منذ اجتماع استضافته الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية في ١٢ أغسطس/ آب، من دون أن يسمي هذه الجهات.

تدمير القطاع الصحي

يأتي ذلك وسط ظروف صحية صعبة يعانيها القطاع جراء نقص الأدوية والمستلزمات الطبية والتدمير الممنهج للمستشفيات المركزية والصغيرة في القطاع، حيث تقول منظمة الصحة العالمية: إن ١٧ مستشفى من أصل ٣٦ في غزة مازالت تعمل جزئياً، فيما يتم في أغلب الأحيان تعليق خدمات الرعاية الصحية الأولية والمجتمعية بسبب انعدام الأمن، والهجمات الصهيونية، وأوامر الإخلاء المتكررة؛ لكن المكتب الإعلامي الحكومي يقول إن هجمات الجيش الصهيوني أخرجت ٣٤ مستشفى و ٨٠ مركزاً صحياً عن الخدمة، كما استهدف ١٦٢ مؤسسة صحية و ١٣١ سيارة إسعاف.

تدمير مرافق المياه

حتى يونيو/ حزيران الماضي، قدّرت وكالة «أونروا» أن ٦٧ ٪ من مرافق المياه والصرف الصحي والبنية التحتية في قطاع غزة مدمرة أو متضررة جراء الحرب. وبحسب تقرير لمنظمة «أوكسفام» في يوليو/ تموز الماضي، فإن الحرب أدت إلى إتلاف أو تدمير ٥ مواقع للبنية التحتية للمياه والصرف الصحي كل ثلاثة أيام منذ بداية الحرب. وبحسب بيان مشترك للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة جودة البيئة، في ٥ يونيو/ حزيران الماضي، فإن إجمالي المياه المتوفرة في قطاع غزة تقدر بنحو ١٠-٢٠٪ من مجمل المياه المتاحة قبل العدوان. وبذلك تراجعت حصة الفرد الفلسطيني في القطاع من المياه بنسبة ٩٤٪ خلال الحرب، حيث لا يستطيع المواطن في قطاع غزة بحسب منظمة «أوكسفام» الوصول إلا بصعوبة إلى ٤/٧٤ لتر من المياه يومياً، مقارنة بوصوله إلى نحو ٢٦/٨ لتر يومياً لعام ٢٠٢٢، وفق تقرير سابق للجهاز.

وتبقى حصة الفرد الفلسطيني في غزة ضئيلة بموجب ما أقرته منظمة الصحة العالمية من حق كل فرد الحصول على ١٢٠ لتراً يومياً، بما يشمل الاستخدام الشخصي والمنزلي. ويتعمد الجيش الصهيوني استخدام التعطيش سلاحاً ضد الفلسطينيين في حرب الإبادة، وفق ما أفاد به مسؤولون حقوقيون، فيما صنفته «أوكسفام» ضمن «جرائم الحرب»، حيث يواصل الجيش منع دخول الوقود اللازم لتشغيل محطات المياه المتبقية في القطاع، إلا بكميات شحيحة جداً ما يعيق من وصول الفلسطينيين إلى حصتهم القليلة.

تدمير شبكات الصرف الصحي

منذ الحرب، بلغت نسبة ما دمره الكيان من مضخات الصرف الصحي نحو ٧٠ ٪، فضلاً عن تدمير ١٠٠ ٪ من جميع محطات معالجة مياه الصرف الصحي ومختبرات فحص جودة المياه، وفق تقرير «أوكسفام». وسبَّب هذا التدمير الواسع تسرب المياه العادمة إلى الشوارع وخيام النازحين، حيث تتفاقم هذه المأساة في فصل الشتاء، ما يسبب انتشار الأمراض في صفوف النازحين.

وحتى يوليو/ تموز الماضي، عانى أكثر من ربع سكان غزة، وفق أوكسفام، «أمراضاً خطيرة» كان يمكن الوقاية منها بسهولة؛ لكن انتشرت بسبب نقص المناعة المتزامن مع تسرب المياه العادمة وشح المياه اللازم للتنظيف والاستخدام الشخصي. بينما وصل عدد من أصيبوا بالأمراض المعدية إلى أكثر من مليون و ٧٣٠ ألفاً من أصل مليوني نازح، بحسب المكتب الإعلامي الحكومي بغزة. كما ظهر مرض شلل الأطفال في القطاع لأول مرة منذ ٢٥ عاماً في أغسطس/ آب الماضي، ما دق ناقوس الخطر ودفع المؤسسات الصحية الدولية إلى توفير التطعيمات وإطلاق حملة تطعيم في القطاع بالتعاون مع وزارة الصحة.

التجويع سلاح آخر

إلى جانب التعطيش، يستخدم الكيان الصهيوني التجويع سلاحاً لقتل الفلسطينيين في حرب الإبادة الجماعية التي يمارسها ضدهم في غزة. ومنذ نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، حينما تشكلت ملامح المجاعة والتي بدأت في محافظتي غزة والشمال بسبب الحصار المشدد المفروض عليهما، تتواصل هذه الظروف الغذائية الصعبة التي سبَّبت موت نحو ٣٦ طفلاً بسبب سوء التغذية. وفي يونيو الماضي، قالت «أونروا» في بيان: إن أكثر من ٥٠ ألف طفل في القطاع في حاجة ماسة إلى العلاج من سوء التغذية الحاد، وذلك من أصل مليون و٦٧ ألفاً و٩٨٦ طفلاً دون سن ١٨ عاماً، وفق تقرير للجهاز المركزي الفلسطيني. وتتواصل حلقة التجويع في ظل منع الكيان وصول المساعدات الغذائية إلى غزة إلا بكميات شحيحة، إضافة إلى استهداف المخازن الغذائية التي كانت توجد في القطاع والمخابز وشاحنات المساعدات والجوعى الذين ينتظرون دورهم للحصول على مساعدات. وبحسب تقرير نشرته «أوكسفام» في ٦ سبتمبر الماضي، فإن ١ من كل ٥ أشخاص يعيشون في غزة يواجهون «مستويات كارثية» من الجوع، فيما قال برنامج الأغذية العالمي، في يوليو الماضي، إن نصف مليون شخص في القطاع يواجهون «مستويات كارثية» من الجوع. وبينما كان يصل قطاع غزة نحو ٦٠٠ شاحنة محملة بالمواد الغذائية يومياً قبل اندلاع الحرب، تقلصت الأعداد إلى نحو ٥٠ شاحنة أو أقل، فيما يمنع الكيان المحتل في بعض الأيام دخولها.